لان الوجوب فيهما ارجح من السنة كما في
ح وانما نصلي على من يغسل ممن تثبت
الاوصاف الاربعة التي قدمتها والتيمم
قائم مقامه عند عدم الماء او خشية تقطع
جسده منه او ترطوه وغسل كالجنابة تعدد
بله نية وقد روي يصنع بالميت ما يصنع
بالعروس غير انه لا يحانق ولا يتورك ويجب
ستره عند الغسل من سرته لركبته وان
كان المغسل زوجا كما يفيد الوجوب انهم
على الرسالة لانقطاع نظر الفرج والزوجية
بالموت خرج الغسل بدليل خاص وبقي
ما عداه على الاصل وقال ابن ناجي اذا ستر
احد الزوجين الاخر سحب وار كانها
خمسة الاول النية اي قصد الصلاة
على الميت وان لم يستحضر كونها فرض
كفاية واني صلي عليها على انها انثى
فوجدت ذكرا او بالعكس اجزأت لان



القصد على الميت ولا يضر جهل صفته واعتقاد
له بخلافه وعائله المطابق لاعتقاده كما ظهر
فان تبين له ذلك اثناها كمل الدعاء على ما يتبين
لما اعتقده قيل وكذا الحي ان صلى عليه شخص
الميت ولو بدا ذكر اوامرة وان كان في النعش
واخذ فاعتقد جماعة فدعى للامرة فاذا هو
واحد اجزأ ان ولو كان فيه اثنان فاعتقد
انهما واحد ونواه في الصلاة اجزأه عليه
فقط ان عينه وعامده واعيد تاعلى غيره
فان نوى معلق تخرج واحد اعيد تاعليهما
كذا يظهر الثاني القيام لا الركوب او الجلوس
الا لعذر وانظر هل يشترط وضع الجنازة
على الارض ولو على من تنفع فان صلى عليها
وهي على اعناق الرجال لم يجزه لا الثالث
التكبير وهو اربع تكبيرات كل تكبيرة بمنزلة
ركعة في الجملة فان قلت جنازة لا يشرع
في غيرها التكبير الا ثلاثا قلت هذه جنازة

Copyright © King Saud University